



## **أثر محاسبة التحوط وفق معيار الإبلاغ المالي (9) على المخاطر الائتمانية**

( دراسة تطبيقية على عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية )

The impact of hedging mechanisms according to the financial reporting standard (9) on a vital canvas

**Applied study on a sample of banks listed in the Iraq Stock )  
(Exchange**

الباحثة ساره زغير لفته  
طالبة دراسات العليا  
[sara.aftla.21@qu.edu.iq](mailto:sara.aftla.21@qu.edu.iq)

أ.د. قاسم محمد البعاج  
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة القادسية  
قسم المحاسبة  
[Kasem.mohamad@qu.edu.iq](mailto:Kasem.mohamad@qu.edu.iq)

**المستخلص:**

من خلال واقع التقارير المالية ومخاطر الائتمان وعدم تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (9) فيما يتعلق بمحاسبة التحوط لتجنب مخاطر الائتمان التي تواجه البنوك فقد اهتمت هذه الرسالة ب دراسة محاسبة التحوط وفقا لمعيار الإبلاغ المالي (9). مشكلة البحث تمثلت بتطبيق اليات التحوط وفق المعيار الإبلاغ المالي (9) لمواجهه مخاطر الائتمان الذي قد يؤثر سلبا على تطبيقه في المصارف العراقية. حيث تبرز اهمية هذا البحث من خلال تحقيق اهداف البحث في التوصل لحل من خلال تطبيق معيار الإبلاغ المالي (9) لمواجهه مخاطر الائتمان في المصارف العراقية .

### **المقدمة**

ان القطاع المصرفي يعتبر من اسرع القطاعات الاقتصادية وبما ان تعاملها مع كثير من الحالات مما يؤدي الى أثر اليات التحوط وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي (9) الادوات المالية لمواجهة مخاطر الائتمان وان هذا المعيار اصبح واجب التطبيق من 2018/1/1 وان الفلسفة هذا المعيار هو ترشيد الاحكام المحاسبية المتعلقة بالتحوطات المالية بطريقة تعكس مخاطر الائتمان من قبل الوحدات المحاسبية المتبع لأعداد التقارير المالية لكون الادارة تخفض المخاطر من خلال التقارير المالية التي يتم اعدادها من قبل المصارف من قبل عينة البحث .

ونظرا لوجود العديد من المشاكل التي تتعلق بالإبلاغ المالي في المصارف العراقية ، ولأهمية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (9) في المصارف العراقية للحد من مخاطر الائتمان في المصارف عينه البحث من خلال تطبيق اليات التحوط التي جاء بها معيار الإبلاغ المالي



(9) الذي نص على حماية الموجودات والمطلوبات للوحدات المالية للمصارف العراقية من التعرض لمخاطر الائتمان المحتملة من خلال استخدام المشتقات المالية بوصفها ادوات التحوط لان التحوط يتميز بمجموعه من الاجراءات المتخذة لحماية المصارف من الخسائر المحتملة مقابل اجراءات متخذة مسبقا فأن المحاسبة عن التحوط قائمة على اساس هذا المبدأ لان هناك مخاطر تؤثر الربح او الخسارة للحد من احتمال تقلب الارباح الافتراضي ولان التحوط يخفض ايضا من تكلفة الديون لمواجهة مخاطر الائتمان ومن هنا جاءت فكره هذا البحث من خلال تطبيق محاسبة التحوط وفق معيار الابلاغ المالي الدولي (9) لمواجهة مخاطر الائتمان في المصارف العراقية. من خلال فصول ثلاثة فصل حيث ركز الفصل الاول على الاطار المنهجي وتضمنت مبحثين خصص المبحث الاول مئة لمنهجية البحث بينما خصص المبحث الثاني دراسات السابقة اما الفصل الثاني فقط خصص للجانب النظري

ولتحقيق ذلك تم تقسيم البحث الى ثلاثة فصول حيث ركز الفصل الاول على الاطار المنهجي وتضمنت مبحثين خصص المبحث الاول مئة لمنهجية البحث بينما خصص المبحث الثاني دراسات السابقة البحث اما الفصل الثاني فقط خصص للجانب النظري للبحث من خلال المبحث الاول الاطار المفاهيمي لمحاسبة التحوط . المبحث الثاني تأثير محاسبة التحوط بموجب (IFRS9) المخاطر الائتمانية .

اما الفصل الثالث فقد خصص لتطبيق اليات التحوط وفق معيار الابلاغ المالي الدولي (9) في المصارف العراقية

اما الفصل الرابع استعرض الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت اليها الباحثة وذلك بمبحثين استعرض المبحث الاول الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالجانب النظري والعملي فيما خصص المبحث الثاني للتوصيات التي قدمتها الباحثة .



### المبحث الاول منهجية البحث

تعد المنهجية الاساس الذي يتبنى عليه البحث العلمي، لذا سيتم استعراض منهجية البحث وفق الفقرات التالية:

اولاً: مشكلة البحث :

ان مشكلة البحث تمثلت أثر محاسبة التحوط وفق معيار الابلاغ المالي (9) على مخاطر الائتمان الذي يؤثر سلبي على تطبيقه في المصارف العراقية ومما تقدم يمكن استعراض مشكلة البحث من خلال التساؤلات التالي:

1- هل هناك امكانية لأثر محاسبة التحوط وفق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم(9) في المصارف العراقية عينة البحث؟

2- هل ان أثر محاسبة التحوط وفق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم(9) لمواجهة مخاطر الائتمان في المصارف العراقية عينه البحث.

ثانياً: أهداف البحث :

في ضوء مشكلة البحث والتساؤلات المطروحة يهدف البحث الى تحقيق مجموعه من الاهداف تسعى الباحثة لتحقيقها:

1-دراسة وتحليل محاسبة التحوط واهميتها في المصارف العراقية عينة البحث.

2- تسليط الضوء على متطلبات معيار الابلاغ المالي (9) لغرض مواجهه مخاطر الائتمان في المصارف العراقية .

ثالثاً: اهمية البحث:

تبرز اهمية البحث من خلال تحقيق اهداف البحث في التوصل لحل من خلال أثر محاسبة التحوط وفق معيار الابلاغ المالي (9) على مخاطر الائتمان في المصارف العراقية لغرض المعالجة المحاسبية للأدوات المالية من خلال التركيز علي تطبيق محاسبة التحوط لغرض ترشيد الاحكام المحاسبية المتعلقة بالتحوطات المالية من خلال مواجهه المخاطر للمصارف العراقية وتطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي (9) في المصارف عينة البحث.

رابعاً: فرضية البحث:

بناءً علي مشكلة البحث واهدافها تمت صياغة الفرضيات التالية وهي تمثل اجابة على ما ورد بمشكلة البحث باعتبار ان الفرضية تتمثل بتغيير مؤقت للعوامل والظروف والاحداث التي تحاول الباحثة فهمها وبناءا علي ما تقدم فقد اشتمل البحث على مجموعه من الفرضيات تذكر منها الفرضية الرئيسية التالية:

1- أثر تطبيق محاسبة التحوط وفق معيار الابلاغ المالي الدولي (9) لمواجهة مخاطر الائتمان في المصارف العراقية.

2- أثر محاسبة التحوط وفق معيار الابلاغ المالي (9) له تأثير ايجابي لمواجهة مخاطرة الائتمان في المصارف العراقية.

خامساً: مناهج البحث

لتحقيق اهداف البحث سيتم اعتماد المناهج الاتية من قبل الباحثة :



1- المنهج الوصفي التحليلي : في وصف طبيعة اجراءات المحاسبة عن أثر محاسبة التحوط وفق معيار الإبلاغ المالي (9) على مخاطر الائتمان في المصارف العراقية .  
2- المنهج الاستقرائي: في هذا المنهج استعرض الجانب النظري من البحث من خلال تحليل الآراء والافكار من المصادر والادبيات ذات العلاقة بموضوع بحثي بهدف الوصول الى استنتاجات نظرية تدعم افكار الباحثة وتصوراتها .  
سادسا: مجتمع وعينة البحث :

تطبيق هذا البحث في القطاع المصرفي متمثلا بالمصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية نظرا لأهمية هذا القطاع في تنمية القطاع الاقتصادي للبلد و لأهميته في تقديم الخدمات المالية للزبائن بناءً على ذلك تم اختيار المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للبحث.

سابعا: حدود البحث :

1-الحدود المكانية : تتمثل الحدود المكانية بالمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية في محافظة بغداد.

2-الحدود الزمانية :تم الاعتماد على البيانات المالية والكشوفات العائدة لمصارف عينة البحث .  
ثامنا: اسلوب وجمع البيانات :

اعتمدت الباحثة في الجانب النظري للبحث على الأطاريح والرسائل والمجلات العلمية والكتب التي تم جمعها من المصادر العربية والاجنبية المختلفة المتمثلة والبحوث التي ذات صلة بموضوع البحث وما منشور منها على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)،اما في الجانب العملي فقد اعتمدت الباحثة على الحسابات والكشوفات المالية للمصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .

ثامنا: هيكل البحث:

تم تقسيم البحث الى أربعة فصول:

هذا البحث من خلال أثر محاسبة التحوط وفق معيار الإبلاغ المالي (9) على مخاطر الائتمان في المصارف العراقية من خلال ثلاثة فصول فصل حيث ركز الفصل الاول على الاطار المنهجي وتضمنت مبحثين خصص المبحث الاول منة لمنهجية البحث بينما خصص المبحث الثاني دراسات السابقة اما الفصل الثاني فقط خصص للجانب النظري

للبحث من خلال ثلاثة مباحث: المبحث الاول : المبحث الاول الاطار المفاهيمي لمحاسبة

التحوط . المبحث الثاني تأثير محاسبة التحوط بموجب (IFRS9) المخاطر الائتمانية

اما الفصل الثالث فقد خصص لتطبيق الليات التحوط وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي (9) في المصارف العراقية.

اما الفصل الرابع استعرض الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت اليها الباحثة وذلك بمبحثين استعرض المبحث الاول الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالجانب النظري والعملي فيما خصص المبحث الثاني للتوصيات التي قدمتها الباحثة .



## المبحث الثاني

### دراسات سابقة

يتضمن المبحث الثاني عرضاً لبعض الدراسات السابقة ذات العلاقة بالدراسة الحالية، ويتضمن محورين الأول يعرض الدراسات السابقة مبوبة إلى دراسات عربية واجنبية، وأما المحور الثاني فيتناول تحليل ومناقشة الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية عنها .

المحور الأول: دراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية

تناولت (أحمد جاسم عبد محمد، 2017) الموسومة بـ "انعكاس تطبيق متطلبات (9) IFRS في المحاسبة عن انخفاض قيمة القروض المصرفية على إدارة الأرباح في المصارف العراقية" يهدف البحث إلى عرض وتحليل متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي (9) IFRS الأدوات المالية) بشأن المحاسبة عن انخفاض القيمة .

أما دراسة (المسعودي والغانمي، 2018) الموسومة بـ "آلية مقترحة للإبلاغ المالي عن أنشطة التحوط أسعار الصرف في المؤسسات المالية العراقية". على السعي إلى جذب أنظار الوحدات الاقتصادية العراقية لأهمية أنشطة التحوط لتقلب الأسعار الصرف الأجنبي والطرق المتبعة لتجنب مخاطر تقلب أسعار الصرف.

وبيان مدى تأثير أنشطة التحوط أسعار الصرف على القوائم المالية وبالنتيجة تحقيق ثقة المستخدمين لها بيان الواقع الحقيقي الذي تواجهه الوحدات الاقتصادية .

ثانياً: الدراسات الأجنبية

تناولت دراسة (Glaum&Klocker:2011) الموسومة بـ " Accounting and its "influence on financial hedging Hedge

محاسبة التحوط وأثرها على التحوط المالي . تهدف الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق محاسبة التحوط على سلوك بعض الشركات الألمانية والسويسرية.

تناولت دراسة (Bernhardt et al.2016) الموسومة بـ "IFRS9:The new rules for "Hedge Accounting From the Risk Managements perspective

"المعيار الدولي للإبلاغ المالي 9: القواعد الجديدة للمحاسبة التحوطية من منظور إدارة المخاطر".-دراسة النقاط الرئيسية للمحاسبة عن التحوط وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي (39) وإهم قواعد المحاسبة عن التحوط بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية .

تسليط الضوء على القواعد الجديدة للمعيار الدولي للتقارير المالية (9) والتغيرات ذات العلاقة من منظور إدارة المخاطر.



## المبحث الاول

### الاطار المفاهيمي للمحاسبة عن التحوط

المقدمة:

تحاول العديد من الوحدات من الوحدات الاقتصادية ادارته مخاطر التي تواجهها نتيجة لذلك في العديد من المعاملات الاقتصادية يتمثل وحدي طرق منع المخاطر في المحاسبة التحوط، او انها تتمثل بتقنيه يمكن من خلالها لبعض الادوات المالية تجنب العديد من خسائر الوحدة الاقتصادية .

#### اولا: التطور التاريخي للتحوط

أوضح Kauliene انه في اليابان القديمة وتحديدا في عام 1760 قبل الميلاد كان هناك بورصة لتجارة الحبوب ومنها الارز ووجود المضاربات ، التي كانت تحدث من اجل هذه التجارة والتحوط المتخذة من اجل الاستمرار بتجارة هذه الحبوب ، ومع استمرار التطور للتحوط والمضاربة في التجارة لأنواع اخرى غير المحاصيل الزراعية ، منها الصوف والمعادن ( Kauliene , 2014 : 75).

يتطلب معيار رقم ( 39 ) ايضا انه عندما تحدث معامله تحوط متوقعه وينتج عنها الاعتراف بالأجل المالي او الالتزام المالي فان الارباح والخسائر المؤجلة المعترف بها في الدخل الشامل الاخر لا تعد القيمة الدفترية الأولية للأصل او الالتزام اي التعديل الاساسي لكن لكنه يفضل في حقوق الملكية تعديلات اعاده التصنيف بما يتماشى مع الاعتراف المكاسب والخسائر على الاصل او المطلوبات . (جمعه، 2010 :صفحة 157 ) لقد جاء معيار الإبلاغ المالي الدولية 9 ( IFRS9 ) كنتيجة للتغيير في اطار الخطة الإستراتيجية التي وضعها مجلس معايير المحاسبة الدولية ( IASB ) وذلك على مراحل تمثل مراحل زمنية للمعيار وعلى النحو الاتي :

1.مرحلة التصنيف والقياس للأصول والالتزامات المالية .

2.مرحلة تدني القيمة .

3.مرحلة محاسبة التحوط : يهدف المعيار الجديد الى تبسيط قواعد محاسبة التحوط، ويمكن التحوط لمخاطر كثيرة وهو بذلك قد خفف بعض الاعباء التشغيلية المرتبطة بمتطلبات محاسبة التحوط في الوحدات الاقتصادية ( Ernst & Young ,2015 : 6)

مفهوم محاسبه التحوط هي طريقه الإدارة المخاطر قيام من خلالها استخدام واحد او اكثر من المشتقات المالية انشطه التحوط الى حد المشتقات من اجل تجنب التغيرات القيمة العادلة او التدفقات النقدية للأفضل اول التزام الماني من مسؤوليه اغنيه مستقبليه (نصار و حميدات 2013 ). تستخدم العقود الآجلة والعقود المالية كطريقة للتحوط المحاسبي ، حيث ان استخدام العقود المالية الآجلة تكون بمثابة اداة لتقليل نوع المخاطر المختلفة التي قد يواجهها البائعون والمشتريين (Elton &Gruber:1995.,620)



### ثانياً: الهدف من محاسبة التحوط والبنود المتحوط لها

ان الهدف من المحاسبة عن التحوط هو التعبير عن في القوائم المالية عن اثر انشطة ادارة المخاطر لمنشأة تستخدم الادوات المالية لإدارة التعرضات الناشئة عن مخاطر معينة يمكن ان تؤثر على الربح او الخسارة ( أو الدخل الشامل الاخر في حالات الاستثمارات في ادوات حقوق الملكية التي قد اختارت لها المنشأة ان تعرض التغيرات في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الاخر ، ويهدف هذا المنهج الى التعبير عن مضمون ادوات التحوط التي يتم لها تطبيق المحاسبة عن التحوط وذلك للسماح بنظرة ثاقبة في الغرض منها وآثارها . ( IFRS9, 2016 : 304 )

### ثالثاً: سياسة التحوط

تنقسم سياسة التحوط الى قسمين رئيسيين وعلى النحو الاتي :- ( البرغوثي ، 1996 : 105 )

1. **التحوط الديناميكي / المتحرك (Dynamic hedging):** يستخدم السياسة عمل تعديل مراكز التحوط وتحاول تحقيق ارباح اضافية بناء على توقعات سعر الصرف او معدل الفائدة او سلوك قيمة الاصول امثلك المعرفة والخبرة في سوق التداول لتجنب الخسائر الغير متوقعة بينما اولئك الذين لا يفعلون ذلك لديهم معرفه كافية بأسعار الصرف واسعار الفائدة والجوانب الاخرى التي تعمل بشكل سلبي للتحوط .

2. **التحوط الساكن ( Static hedge ) :** وفقاً للسياسة لا يتم الالتزام بأعمال تغطية المخاطر الا عند اتخاذ القرار ولا يتم تتبع حركة السعر، فالهدف من السياسة هو استقرار الوضع و الحفاظ عليه وليس متابعة زيادة الاسعار قبل تاريخ انتهاء الصلاحية ، وهذا الشيء لا يخلو من الخسائر للتحوط .

مما ورد في اعلاه ترى الباحثة ان محاسبه التحوط تمثل طريقة او اداة لحماية الاموال من الضياع او الخسائر المتوقعة وذلك بسبب تقلبات اسعار الصرف او تقلبات القيمة العادلة او تقلبات صافي الاستثمار الاجنبي حيث تظهر الحاجة الى التحوط في جميع مجالات الاعمال الاقتصادية.

### رابعاً: علاقات انواع التحوط

هناك ثلاثة انواع من علاقات التحوط هي ما يأتي :

1. تحوط القيمة العادلة : وهو التحوط من التعرض للتغيرات في القيمة العادلة لأصل او التزام مثبت او لارتباط ملزم غير مثبت او لمكون من اي من البنود التي يمكن عزوها الى مخاطر معينة ويمكن ان تؤثر على الربح أو الخسارة ، طالما ان تحوط القيمة العادلة يستوفي ضوابط التأهيل فانه يجب المحاسبة عن علاقة التحوط بما يأتي :

- اثبات المكسب او الخسارة من اداة التحوط ضمن الربح او الخسارة او الدخل الشامل الاخر.
- يجب ان يعدل المكسب او الخسارة من التحوط للبند المتحوط له من المبلغ الدفترى للبند المتحوط له ( IFRS9 : 307 ) .





وتتمثل القيمة العادلة بالمبلغ الذي من الممكن الحصول عليه من خلال بيع الاصول بتاريخ اعداد البيانات المالية نظرا لان تحوطات القيمة العادلة تهدف الى تقليل تغيرات القيمة العادلة على الموجودات والمطلوبات المعترف بها في الميزانية العمومية او الالتزامات الثابتة للوحدات غير المعترف بها والتي تعزى هذه التغيرات الى خطر يمكن ان يؤثر على الارباح لذا ان تحوط القيمة العادلة يعد تعويضاً للمكاسب والخسائر التي تحدث في القيمة العادلة للبند المحوط بالتغيرات التي تحصل للقيمة العادلة لأداة التحوط (Ramirez,2015:25)

2. تحوط التدفق النقدي : وهو التحوط من التعرض للتقلب في التدفقات النقدية الذي يمكن عزوه الى مخاطر معينة مرتبطة بكامل اصل او التزام مثبت او مكون له ( مثل جميع دفعات الفائدة المستقبلية على دين متغير المعدل او بعضها ) أو معاملة متوقعة محتملة الى حد كبير والتي يمكن ان تؤثر بشكل كبير على الربح او الخسارة ، طالما ان تحوط التدفق النقدي يمكن ان يستوفي ضوابط التأهيل فانه يجب المحاسبة عن علاقة التحوط بما يأتي ( IFRS9 : 307 , 2016 ) :

- يتم تعديل المكون المنفصل لحقوق الملكية المرتبط بالبند المتحوط له الى ما يأتي:
- المكسب او الخسارة المتجمعة من اداة التحوط منذ بداية التحوط .
- التغير المتجمع في القيمة العادلة للبند المتحوط له من بداية التحوط .
- يجب ان يتم اثبات ذلك الجزء من المكسب او الخسارة من اداة التحوط الذي يتم تحديده على انه تحوط فاعل وضمن الدخل الشامل الاخر .
- يجب ان يتم اثبات ذلك الجزء من المكسب او الخسارة المتبقية من اداة التحوط والتي تعد عدم فاعلية التحوط وضمن الارباح والخسائر .
- يجب ان تتم المحاسبة عن المبلغ الذي يتم تجميعه في احتياطي التحوط للتدفق النقدي وتشير تحوطات التدفقات النقدية الى استخدام المشتقات للتحوط من التغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة الناتجة عن التغيرات في أسعار السلع الاساسية وأسعار صرف العملات الاجنبية وأسعار الفائدة (aCpbell,2015:243) .

يقدم معيار الابلاغ المالي الدولي 9 تغييرات في نموذج محاسبة التحوط للتدفقات النقدية على النحو الآتي ( PWC , 2017 : 12 ) :





- بالنسبة لتحوطات التدفقات النقدية لمعاملة متوقعة ينتج عنها الاعتراف ببند غير مالي (مثل أصل ثابت أو مخزون) ، أو عندما تصبح معاملة متوقعة للتحوط لأصل غير مالي أو التزام غير مالي التزامًا مؤكدًا لئتم تطبيق محاسبة التحوط للقيمة العادلة ، ويجب تعديل القيمة الدفترية لهذا البند للأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها مباشرة في حقوق الملكية (يشار إليها غالبًا باسم "التعديل الأساس") ، فبموجب معيار المحاسبة الدولي 39 ، يمكن للوحدة أن تختار ، كخيار سياسة ، إما المعالجة الموضحة أعلاه أو للحفاظ على المكاسب أو الخسائر المتراكمة في حقوق الملكية وإعادة تصنيفها إلى الأرباح والخسائر في نفس اللحظة التي يؤثر فيها البند غير المالي على الأرباح والخسائر، لم يعد اختيار السياسة المحاسبية هذا مسموحًا به بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي 9
- عندما يتم تخصيص المركز الصافي لمجموعة من البنود التي تحتوي على مواضع مخاطر الموازنة بوصفه بنداً مغطى ، يمكن تطبيق نموذج تحوط التدفقات النقدية فقط على التحوط من مخاطر العملات الأجنبية. يجب أن يحدد تعيين هذا المركز الصافي كلاً من فترة إعداد التقارير التي من المتوقع أن تؤثر فيها المعاملات المتوقعة على الربح والخسارة وكذلك الطبيعة والحجم المتوقع أن يؤثر على الربح والخسارة في كل فترة ، يجب عرض أرباح أو خسائر التحوط في بند منفصل في قائمة الدخل ، لم يسمح معيار المحاسبة الدولي 39 بتعيين المراكز الصافية كبند تحوط.
- بالنسبة لتحوطات التدفقات النقدية لمجموعة من البنود التي لا يوجد بها مركز مخاطر مقاصة ، يتم تقسيم عرض أرباح أو خسائر التحوط على البنود المتأثرة بالبنود المغطاة فلم ينص معيار المحاسبة الدولي 39 على عرض المكاسب أو الخسائر في الأرباح والخسائر.

تحوط صافي استثمار في عملية اجنبية: كما هي معرفة في معيار المحاسبة الدولية 21 ( : 2016 , IFRS9 307) . ويتمثل صافي الاستثمار الذي تستخدمه الوحدة في عمليات العملات الأجنبية للتحوط من مخاطر التغيرات في قيمة صافي الاصول للعمليات الأجنبية ويتم تحويل هذه التغيرات الى العملة الوظيفية للاستثمار الذي تسجل فيها الوحدة (Kocon,2007:52) . لم يُدخل معيار الإبلاغ المالي الدولي 9 تغييرات كبيرة ، على الرغم من أنه يجب على الوحدات النظر فيما إذا كانت تحوطات صافي استثماراتها ستتأثر بمتطلبات النظر في القيمة الزمنية للنقود والتوجيهات الجديدة بشأن القيمة الزمنية للخيارات والنقاط الآجلة وأساس العملة (13 : PwC,2017)

### الاطار النظري للمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9)

المقدمة :

أن معيار المحاسبة الدولي (39) الادوات المالية :التأكد والقياس معيار المحاسبة الدولي الادوات المالية :التأكد والقياس مقدمة يتعامل معيار الدولي رقم (39) مع الادوات المالية والاعتراف بالادوات المالية وقياسها ومعالجة المحاسبي وهو مكمل للمتطلبات الادوات المالية يعتبر هذا المعيار نقطة تحول في تفكير المحاسبي المهم وبميل كأساس للقياس ومفهوم التأكد المحاسبي لزيادة أهمية المعلومات المحاسبية في التقارير المالية منذ نشره في عام (2000) تمت مراجعة معيار عدة مرات أهمها المراجعة التي تمت في عام 2004 والتي دخلت



حيز التنفيذ في 1 يناير (2005) أدت التعديلات الاخيرة الى تقليل تعقيد المعايير وأضافه إرشادات لتطبيق المصاحبة وازلة التناقض في معالجة المحاسبية والتفسير تتعلق بها باستثناء التعديلات التي أجريت في الربع الاخير من عام (2008) والمتعلقة بمراجعة متطلبات إعادة تصنيف الاصول المالية استجابة لتأثير الازمة المالية.

أولاً: مفهوم ونشأة وتطور المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9)

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بمراجعة المعايير في عام (2009) وأصدر مسودات اولية (IAS39) الدولية للمعايير الجديدة للأدوات المالية مدعوم على نطاق واسع لأنه في إطار هذا المشروع يوصي بأن تؤكد الكيان الخسارة على اساس متوقع وليس على اساس فعلي (وفاء أحمد يوسف، 2016)

ثانياً: الهدف من المعيار :

تم إصدار المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية استجابة للدروس المستفادة من الازمة المالية العالمية (9) وتم الاعتراف بالتأخير في خسائر الديون خلال الازمة المالية العالمية كنداء إيقاظ لضعف معايير المحاسبية الدولية من أهم الأسباب لتوضيح الازمة هو تأخير في تأكيد خسارة الديون ،لان الخسارة مؤكدة في الوقت الحقيقي ،ووقعت الخسائر الثمانية بالفعل ولكن بموجب المعيار الجديد يتم احتساب مخصص الديون على اساس التخلف عن السداد او توقعات غير متوقعة سداد المقرض (طارق حسن عامر ،2017) مع تطبيق المعيار وتطوير مبادئ التصنيف (IAS39) المحاسبي الدولي والقياس للموجودات والمطلوبات المالية وكذلك المبادئ المعمول بها لقياس والافصاح عن المشاكل وخسائر الائتمان الصعبة فأنه يساعد على توفير معلومات مفيدة لمستخدموا البيانات المالية لتقييم وقت ومبلغ التدفق النقدي المستقبلي للأداة المنشأة .

نطاق المعيار :

يجب على جميع الكيانات تطبيق هذا المعيار على جميع أنواع الادوات المالية باستثناء

- تلك الحصص في الشركات التابعة والشركات الزميلة والمشروعات المشتركة التي يتم المحاسبة عنها وفقاً لمعيار الدولي للتقارير المالية (10) للبيانات المالية الموحدة او معيار المحاسبة الدولي (27) للبيانات المالية معيار المحاسبة الدولية (28) استثمارات في الشركات زميلة ومشاريع المشتركة ومع ذلك في بعض الحالات يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية (10) او (37) او المعيار المحاسبي الدولي (208) او يسمح للكيان المحاسبي عن حصة في شركة تابعة او شركة زميلة او مشروع مشترك وفقاً لبعض او كل متطلبات هذا المعيار ويجب على المنشأة أيضاً تطبيق هذا المعيار على مشتقات الحصة في شركة تابعة او الزميلة او مشروع مشتركة مالم تفي المشتقات بتعريف أداة حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة في المعيار المحاسبة الدولية (32) عرض الادوات المالية .

## المبحث الثاني

### على المخاطر الائتمانية (IFRS9) تأثير اليات التحوط بموجب

يعتبر التحوط احد اهم الأدوات المستعملة في تجسيد و تقليل للمخاطر المالية التي تمثل تحدياً جديداً للمبادئ الأساسية التي قدمتها نظرية المحفظة الحديثة و التي تمثلت في عدم القدرة على تخفيض المخاطر و يقصد بالتحوط بأنه توفير الحماية اللازمة من الخسائر التي قد تحدث و عرف التحوط أيضاً أنه الإجراءات و الترتيبات و اختيار صيغ للعقود الكفيلة لغرض تخفيض الاخطار الى الحد الأدنى مع المحافظة على الاحتمالات



جيدة للعائد في الاستثمار المالي و يتضمن أيضاً التحوط عملية تحويل الخطر المضاربي من خلال معاملة يتم فيها تحويل اخطار تقلبات الأسعار الى طرف ثالث و الذي يمكن ان يكون مضارباً او متحوطاً اخر. وبذلك ترى الباحثة من خلال العرض المختصر ان التحوط (عبارة عن مجموعة فرعية من إدارة المخاطر الاستراتيجية التي تشير الى الاستراتيجيات و هيكله الموارد و العمليات للتخلص من المخاطر السوقية (الخسائر) المحتملة نتيجة عملية التقلبات في الأسعار و بهذا فان التحوط يوفر الحماية من الخسائر التي قد تحدث و التي قد يتعرض لها المستثمر. وقد تم تخصيص هذا المبحث لربط بين آليات التحوط وفق معيار الابداع الإبلاغ المالي 9 في إدارة مخاطر الائتمان المصرفي من خلال الفقرات التالية:-

#### اولاً: الغرض من تطبيق محاسبة التحوط وفق معيار الإبلاغ المالي (9)

ان الغرض الأساسي من تطبيق المحاسبة عن التحوط هو التحوط من المخاطر التي تواجه الوحدة الاقتصادية و ان البيانات المالية تعتبر هي الأساس في الحد من تعرض الشركات و المصارف للخطر يتم ذلك من خلال تسجيل التغيرات التي تظهر في القيمة العادلة لأداة التحوط خلال الفترة المحاسبية و التي يمكن المستثمر المالي من تقييم فاعليتها الاستراتيجية ( Beamsetal,2012,431 ) و القيمة العادلة هي وسيلة لقياس الموجودات و المطلوبات التي تظهر في الميزانية نهاية السنة و تتفق المعايير الدولية للإبلاغ المالي على ان او تسوية المطلوبات بين اطراف معينة وراغبة في معاملة مالية تجارية ويمكن تطبيق القيمة العادلة في المحاسبة بثلاث طرق :

أ- تطبيق القيمة العادلة كقياس بديل في نموذج القيمة المختلطة باعتبار القيمة العادلة كأداة بديلة عن التكلفة التاريخية لنفس الأصل او الالتزام لفترات مختلفة ويتم تطبيق القيمة العادلة في ظل ظروف معينة  
ب- تطبيق القيمة العادلة كقيمة استبداليه وذلك من خلال استخدام تكلفة الاستبدال من خلال تسجيل التكاليف الحالية من خلال قائمة الدخل او ادراج الأرباح والخسائر غير المتحققة في بيان الدخل الشامل.  
ج- تطبيق القيمة العادلة كقيمة للبيع من خلال تقييم الأصول والخصوم بناءً على سعر الخروج الحالي مع التسجيل والاعتراف بالأرباح والخسائر غير متفقة على أساس انتهاء جزء من الدخل الشامل.  
ثانياً: طرق قياس تحوط القيمة العادلة

ان طرق التحوط ضد التغيرات في القيمة العادلة لأصل او التزام مالي معترف به او التزامات مالية غير معترف بها مثل التزام بشراء او بيع أصل مالي بسعر محدد  
ولتوضيح هناك مجموعة من الطرق لغرض قياس تحوط لقيمة العادلة (السرطاوي،7،2019) وهي كمايلي:-

1. الأسعار التي يتم عرضها في سوق نشط تعد أفضل دليل لقياس القيمة العادلة.
2. يمكن ان تحدد القيمة العادلة من خلال طريقة التقسيم الأسواق الأوراق المالية غير النشطة.
3. حدد مجلس معايير المحاسبية المالية ثلاث مدخل لقياس القيمة العادلة وهي دخل السوق ومدخل الدخل ومدخل التكلفة.
4. وتسمح المعايير الدولية للتقارير المالية بأن يمكن ان نستخدم القيمة العادلة في البيانات المالية لعدد من الحالات التالية(4-3,2011,cairnsetal)

أ- تحديد المبالغ القابلة لاسترداد الأصول.

ب- من خلال قياس الأصول والخصوم في تاريخ كل ميزانية عمومية.

ج- من خلال قياس المعاملات عند عملية الاعتراف الدولي في البيانات المالية.

د- عند الانتقال الى المعايير الدولية للإبلاغ المالي يتم من خلال قياس التكلفة المقدرة لبعض الأصول.

ويتطلب المعيار 9 بهذا الخصوص مايلي:-



1. عند اجراء التحوط لأصل او التزام يتم قياسه بالتكلفة او التكلفة المطفأة مثل القرض.
2. قياس إدارة التحوط بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالتغيرات في قيمة أداة التحوط والبند المتحوط له في حساب الأرباح والخسائر.
3. يجب ان يتم اثبات المكسب او الخسارة من أداة التحوط ضمن الدخل الشامل الاخر، إذا كانت عملية التحوط فعالة فانه لا يوجد تأثير على قائمة الدخل.

ان أداة التحوط تتمثل في المشتقات المالية او تعتبر في حالة التحوط لمخاطر أسعار الصرف كأصل مالي او التزام مالي غير مشتق ويطلق على الأداة المالية (أداة تحوط).

اذا كانت القيمة العادلة او التدفقات النقدية تقابل التغيرات في القيمة العادلة او التدفقات النقدية لبند المتحوط له كما يجب ان تكون المشتقة المالية التي تعتبر أداة لتحوط قد تمت مع طرف خارجي و ليس احد دوائر او اقسام المنشأة. اما بند المتحوط له (هو اصل او التزام او تعاقد مؤكد و صافي استثمار في عملية اجنبية يعرض المنشأة الى مخاطر التغيرات في القيمة العادلة او التدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بها) (حميدات، 2018، 651-652).

ثالثاً: العوامل المؤثر على تطبيق محاسبة التحوط وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9

هناك مجموعة من العوامل تؤثر في تطبيق محاسبة التحوط لغرض التأثير على قرار التحوط وهي كمايلي:-  
(Nguyen,2012,25)

- السيولة: تعبر السيولة النقدية لها علاقة وثيقة مع قرار التحوط حيث ان الوحدات الاقتصادية التي تكون سيولتها منخفضة قد تلجأ الى التحوط من الوحدات الاقتصادية ذات السيولة النقدية العالية لان السيولة العالية لها قدرة على مواجهة الضائقة المالية.
- السياسة المالية: السياسة الإدارية للوحدات لها دور مؤثر في تحديد هل بالإمكان استخدام أدوات التحوط ام لا فهناك مجموعة من المدراء يريدون استخدام المشتقات المالية كأداة لتحوط من مخاطر العملة ويعتبرون ذلك شي مفيد ومهم ذات تأثير إيجابي على سياسات الوحدات الإدارية.
- تكلفة التحوط: عندما يتم تطبيق محاسبة التحوط بدل ذلك على تحمل تكاليف لان الشركات تحتاج الى خبراء في مجال المحاسبة يكون على معرفة تامة بالقواعد وتطبيقاتها والإبلاغ عنها.
- حجم الشركة: يعتبر حجم الشركة له تأثير على قرار التحوط لان الشركات ذات الحجم الكبير توظف برامج خاصة لإدارة المخاطر بعكس الشركات الصغيرة التي قد لا تمتلك من يضع رواتب موظفيها من اجل إدارة المخاطر.

## الجانب التطبيقي للدراسة

### تمهيد:

تحتوي هذه الدراسة على مجموعة من الفرضيات الاحصائية والاهداف التي يتطلب استخدام بعض الادوات والاساليب الاحصائية المهمة لغرض اختبارها والتحقق منها وقد اعتمد الجانب التطبيقي في البحث الحالي التركيز على قياس قوة العلاقة بين متغيرات الظاهرة المدروسة واختبار فرضياتها الخاصة بالمصارف قيد الدراسة . وكذلك التركيز على قياس اثر العلاقة بين متغيرات الظاهرة المدروسة واختبار الفرضيات للمصارف قيد الدراسة وقد استخدمه في الدراسة الحالية السنوات المالية من 2010-2019 .



## المبحث الثاني

### قياس القيمة العادلة للشركات عينة البحث

#### اولاً:- طرق قياس القيمة العادلة

هناك طرق لقياس القيمة العادلة متعددة ومحدده من قبل كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية لكن لا يمكن اعتماد تلك الطرق لان سوق العراق للأوراق المالية لا يملك شروط السوق الكفاء، لذا ترى الباحثة اعتماد نماذج تقييم الأسهم العادية لقياس القيمة العادلة وذلك لإمكانية تطبيق تلك النماذج بسهولة في البيئة العراقية وبالتحديد المصارف التجارية عينة البحث وكالاتي:-

#### ❖ نموذج خصم مقسوم الأرباح النقدي Models Discount Dividend

يدعى هذا النموذج بنموذج (Gordon) والذي يفترض عند تقدير القيمة العادلة للسهم، أن القيمة العادلة دالة للقيمة المخصوصة لمقسوم الأرباح النقدي المتوقع في المستقبل التي يتم خصمها بمعدل العائد المطلوب من قبل المستثمر لتعويض حالات عدم التأكد لتلك التوزيعات النقدية وعلى وفق الصيغة الآتية (الميداني، ٢٠٠٤ : ٦):-

$$F.V = \sum_{t=1}^n \frac{Dt}{(1+k)^t} + \frac{Pn}{(1+k)^n} \quad \text{معادلة رقم (1)}$$

حيث أن:-

$$F.V = \text{القيمة العادلة}$$

$$Dt = \text{التوزيع العادي للسهم الواحد للفترة } t$$

$$Pn = \text{سعر السهم الحالي}$$

$$K = \text{معدل العائد المطلوب على السهم من جانب المستثمر}$$

$$1 - \text{حساب معامل بيتا للمصارف عينة الدراسة}$$



يعد معامل بيتا مقياساً نسبياً لحساسية عوائد الأسهم للعائد الإجمالي لسوق الأوراق المالية ، فإذا كان معامل بيتا للسهم أكبر من (1) ، فهذا يعني أن السهم شديد التقلب وله ارتباط إيجابي مع الكل سوق الأوراق المالية، إذا كانت النسبة التجريبية للسهم أقل من (1)، فهذا يعني أن السهم أكثر استقراراً من المتوسط أو لا علاقة له بالسوق بأكمله، ويقاس معامل بيتا وفق الصيغة الآتية:-

$$\beta = \frac{Cov(RsRm)}{VRm} \quad \text{معادلة رقم (2)}$$

حيث ان:

$\beta$  = عامل بيتا

$COV(Rs, Rm)$  = التباين المشترك لعائد السهم وعائد السوق

$Rm$  = التباين العائد على محفظة السوق.

الجدول (1) معامل بيتا للمصارف عينة البحث

B	عائد السوق	عائد السهم	السنة	اسم المصرف
0.1028	- 0.25806	-0.04437	2016	مصرف المتحد للأستثمار
	-0.60870	-0.06857	2017	
	-0.22222	-0.02592	2018	
-0.1051	-0.186	0.057	2016	مصرف الشرق الايوسط العراقي للاستثمار
	-0.629	0.050	2017	
	-0.231	-0.010	2018	
0.0451	0.034	-0.040	2016	مصرف ايلاف الاسلامي
	-0.267	-0.123	2017	
	-0.182	0.088	2018	

-معدل العائد المطلوب

معدل العائد المطلوب (K) = المعدل الخالي من المخاطرة + بيتا (معدل العائد على السوق - المعدل الخالي من المخاطرة).

إذ إن المعدل الخالي من المخاطرة هو معدل الفائدة على سندات الخزينة الحكومية، وبسبب عدم توفر تلك السندات في العراق، فقد تم استخدام معدل الفائدة المحتسب على حساب التوفير في المصارف عينة الدراسة والذي كان بنسب متفاوتة وحسب ما



ورد في التقارير السنوية المنشورة من قبل البنك المركزي العراقي، وكذلك تم احتساب معدل العائد على السوق وفق المعادلة الآتية(3):

$$K = Rf + \beta ( Rm - Rf) \quad \text{معادلة رقم(3)}$$

حيث إن:-

$K$  = معدل العائد المطلوب

$Rf$  = معدل العائد الخالي من المخاطرة

$\beta$  = معامل بيتا

$Rm$  = معدل العائد على السوق

الجدول(2) معدل العائد المطلوب للمصارف عينة الدراسة

ت	اسم المصرف	معدل العائد على السوق $Rm$	معدل العائد الخالي من المخاطرة $Rf$	معامل بيتا $\beta$	معدل العائد المطلوب $K$
1	المصرف المتحد للاستثمار	-0.0645	0.06	0.1028	0.0472
2	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	-0.0645	0.04	-0.1051	0.0510
3	مصرف ايلاف الاسلامي	-0.0645	0.04	0.0451	0.0353

### 3- توزيعات الارباح

إن توزيعات الأرباح للسهم الواحد هي مجموع الأرباح المعلنة الصادرة عن مصرف مقابل كل سهم عادي قائم، يتم احتساب الرقم بقسمة إجمالي أرباح الأسهم المدفوعة من قبل المصرف، على مدى فترة من الزمن على عدد الأسهم العادية المصدرة.

$$Dt = Do (1+g) \quad \text{معادلة رقم(4)}$$

إن:-

$Dt$  = توزيعات الارباح

$Do$  = مقسوم الارباح للسهم العادي ويتم قياسه من خلال قسمة مجموع المقسوم النقدي للاسهم على عدد الاسهم.

$g$  = معدل النمو





الجدول (3) توزيعات الارباح للمصارف عينة البحث

ت	اسم المصرف	معدل النمو g	مقسوم الارباح العادي للسهم الواحد Do	توزيعات الارباح Dt
1	المصرف المتحد للاستثمار	-0.128	0.00061	0.000532
2	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	-0.032	0.0096	0.009293
3	مصرف ايلاف الاسلامي	-0.01	0.07513	0.074379

#### 4- قياس القيمة العادلة

بعد التوصل الى متغيرات القيمة العادلة يمكن التوصل الى القيمة العادلة للسهم الواحد للمصارف عينة الدراسة والتي من خلالها يمكن التوصل الى القيمة العادلة للاستثمارات طويلة الاجل للقطاع المصرفي الخاص ومن خلال تطبيق المعادلة رقم (1) انفا والموضحة في الجدول (5).

الجدول (4) القيمة العادلة للمصارف عينة البحث

ت	اسم المصرف	معدل العائد المطلوب K	توزيعات الارباح Dt	سعر السهم العادي للفترة Pn	القيمة العادلة FV
1	المصرف المتحد للاستثمار	0.0472	0.000532	0.080	0.076902
2	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	0.0510	0.009293	0.120	0.123019
3	مصرف ايلاف الاسلامي	0.0353	0.074379	0.300	0.361614

المصدر : من اعداد الباحثة

تشير نتائج الجدول (5) الى ما يلي :-

- 1- المصرف المتحد للاستثمار: ان القيم العادلة للاسهم في مصرف المتحد للاستثمار هي اقل سعر السوق للاسهم المعروضة في سوق العراق للاوراق المالية بمقدار (0.030).
- 2- مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار: ان القيم العادلة للاسهم في مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار هي اكبر من قيمته السوقية بمقدار (-0.003) دينار.
- 3- مصرف ايلاف الاسلامي: ان القيم العادلة للاسهم في مصرف ايلاف الاسلامي هي اكبر من قيمته السوقية بمقدار (-0.062) دينار.



## الفصل الرابع

### الاستنتاجات و التوصيات

#### المبحث الاول

يتناول هذا المبحث أهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الباحثة

1- هناك العديد من الشركات والمصارف في البيئة العراقية تشكل الخسائر بسبب التقلبات في اسعار صرف العملة الاجنبية

2- أن استخدام محاسبة التحوط يؤدي الى تجنب المخاطر التي تواجهها الوحدة الاقتصادية من استخدام المشتقات المالية او غيرها وبذلك يتم الاعتراف بالتغيرات في قيمة الاداة المالية للمشتقات بنفس الفترة للاعتراف بالتغيرات في البند الذي يتم التحوط من اجله

3- أن البيئة العراقية تفتقر الى الجودة في الابلاغ المالي لانها تعتمد على المعلومات المالية في الكشوفات المالية لكونها محاطة بالعديد من المخاطر لان الكشوفات المالية المقدمة من قبل الوحدات الاقتصادية تفتقر الى اليات التحوط من مخاطر التقلبات في اسعار العملة مما يعرض الشركات في المستقبل (للمخاطر )

4- تواجه المصارف العراقية صعوبات في قياس مخاطر الائتمان المصرفي وفق المعيار الدولي (IFRS9) لعدم وجود نظام الكتروني متخصص وعدم وجود قاعدة بيانات تفصيلية لكل ائتمان مصرفي .

5- لم تحدد المصارف العراقية قياس المخاطر الائتمانية المتوقعة لكافة انواع الائتمان المصرفي ولم تحدد نسبة الخسائر الائتمانية من خلال افتراض التعثر .

6- القاعدة المحاسبية المحلية رقم (4) تطرقت الى المحاسبة عن العمليات بالعملة الاجنبية وترجمة القوائم المالية الا انها لم تنطرق الى التحوط الادارة مخاطر الائتمان في اسعار الصرف وهي تنعكس بذلك سلبا على البيانات المالية للمصارف عينة البحث .

7- أن تطبيق محاسبة التحوط وفق معيار الابلاغ المالي الدولي (9) لمواجهة مخاطر الائتمان في المصارف العراقية يؤدي الى تجنب المخاطر التي كانت قد تسبب بخسارة للمصارف عينة البحث .



### المصادر والمراجع

- 1) جمعة، أحمد حلمي (2010) "محاسبة أدوات قابلة للتداول" دار الصفاء للنشر والتقسيم ، عمان .
  - 2) موسى ، شقيري نوري ، ادارة المشتقات المالية ، الهندسة المالية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان ، الاردن ، الطبعة الاولى ، 2015 .
  - 3) البرغوثي ، نضال "الهندسة المالية وأهميتها بالتسبة للصناعة المصرفية العربية - اتحاد المصارف العربية "1996.
  - 4) طارق حسن عامر ، (2017) ، "الالتزام بمتطلبات المعيار الدولي لتقارير الابلاغ المالي مؤتمر اتحاد المصارف العربية ، شرم الشيخ .
  - 5) وفاء يوسف أحمد ، (2016) ، "أثر قياس الخسائر الائتمانية وفقا للمعايير المحاسبية والضوابط الرقابية ذات العلاقة على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك المصرية ، مجلة الفكر المحاسبي والمجلد العشرون ، العدد الرابع ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس .
  - 6) حميدات ، جمعة ، أبو نصار ، محمد ، معيار المحاسبية والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعملية دار النشر المكتبة الوطنية ، عمان الأردن ، 2018
1. Kauliene ,Raimonda Martingkute, Risk Factors in Derivatives Markets, Entrepreneurial business & Economics Review, 2014
  2. Ernst & Young ( EY) , , IFRS 9 Financial Instrument, Classification & Measurement , Ernst & Young , 2015.
  3. PwC , In depth: Achieving hedge accounting in practice under IFRS 9 , 2017.
  4. Hempel, Gerorge: Simonson, (Bank Management tax & gases) 5th. ed John\_Wiley & sons, Inc 1999.
  5. Elton, Edwin: & Gruber, Martin (Modern Portfolio theory & investwent Analysis) 5th, .ed John Wiley & Sons, Inc 1995.